- **الجمهورية – الخميس 09.03.2017**
  - العراق يعلن زيادة الطاقة الإنتاجية لمصفاة نفط كركوك

التفاصيل:

العراق يعلن زيادة الطاقة الإنتاجية لمصفاة نفط كركوك
أعلنت وزارة النفط العراقية في بيان أن العراق أضاف وحدة معالجة لمصفاة نفط كركوك ليرفع بذلك الطاقة الإنتاجية للمصفاة إلى عشرة آلاف برميل يوميا.

وقال البيان نقلا عن وزير النفط العراقي جبار اللعيبي إن الوحدة الجديدة بدأت العمل.

وأضاف اللعيبي أن الوزارة ستضيف وحدة ثانية بنهاية العام بطاقة إنتاجية مماثلة للوحدة الجديدة.

- **الشرق الاوسط – الخميس 09.03.2017**
  - وزير الطاقة السعودي: التزام مقبول بـ«اتفاق فيينا»
  - المخزون الأميركي يهوي بأسعار النفط 5 %على الرغم من استمرار الدعم من «التزام أوبك

التفاصيل:

وزير الطاقة السعودي: التزام مقبول بـ«اتفاق فيينا»
أكد وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح، أن مستوى التزام الدول المشاركة في .اتفاق فيينا خلال أول شهر من الاتفاقية يعد مقبولاً ، مع كل من وزير الطاقة الروسي اليكسندر نوفاك ,وشارك الفالح يوم أمس (الثلاثاء), في مؤتمرٍ صحفيٍ ووزير النفط العراقي جبار علي اللعيبي، ونائب وزير الطاقة المكسيكي الدوفلوريس كويركا، والأمين العاممنظمة اوبك محمد باركندو, وذلك على هامش مؤتمر أسبوع سيرا للطاقة السنوي، الُمنعقد حالياً هيوستن الأميركية .وأشار وزير الطاقة السعودي إلى أهمية اتفاق فيينا التاريخي، المبرم في شهر ديسمبر من العام الماضي، الذي نص على أن تقوم الدول الأعضاء في منظمة الدول الُمصدرة للبترول (أوبك)، بالإضافة إلى إحدى عشرة دولة ُمنتجة من خارج المنظمة، بتخفيض إنتاجها النفطي خلال النصف الأول من عام 2017م، وذلك للإسهام في إعادة توازن الأسواق النفطية العالمية ودعم الأسعار .وأوضح أن "مستوى التزام الدول المشاركة بالاتفاق، خلال شهر يناير المنصرم، أول شهر في الاتفاقية، كان عند مستويات مقبولة إذا ما أخذنا أرقام إنتاج كافة الدول مجتمعه وبشكل عام", مضيفا أن "السعودية تعمل أن "المملكة 100بالمائة"، ُمبيناً تاماً مع

جميع الدول المشاركة لرفع مستوى الالتزام بالاتفاق، ليكون التزاماً أ ّدت، خلال الشهرين الأولين من هذا العام، الدور المنوط بها كاملاً، من خلال التزامها القوي ."من جهتهم، أيد الوزراء المشاركون في المؤتمر الصحفي التو ّجه الذي أشار إليه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح، وأوضحوا أن دولهم تعمل كذلك على الوصول إلى التزام كامل بهذه ر في عقد هذا الاتفاق وتنفيذه، كما أبدوا رضاهم عن الاتفاقية، مشيدين بدور الرياض القيادي والمؤث ّ لمدة ستة أشهر أخرى، توجهات اساسيات السوق، وأشاروا إلى أن تمديد الاتفاقية المعمول بها حالياً سُيناقش خلال الاجتماع الذي سُيعقد بين الدول الأعضاء في أوبك والدول من خارجها نهاية شهر مايو)ايار) المقبل.

المخزون الأميركي يهوي بأسعار النفط 5 %على الرغم من استمرار الدعم من «التزام أوبك

هوت أسعار النفط للعقود الآجلة 5 في المائة أمس الأربعاء مسجلة أدنى مستوياتها هذا العام بفعل قفزة في مخزونات الخام الأميركية رفعتها إلى مستوى قياسي جديد مما يذكي مخاوف من أن وفرة في الإمدادات العالمية قد تستمر حتى مع محاولة منظمة أوبك دعم الأسعار من خلال تخفيضات في الإنتاج .وتشهد مخزونات النفط التجارية في أكبر مستهلك للطاقة في العالم زيادات منذ بداية العام. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن المخزونات قفزت الأسبوع الماضي 2.8 مليون برميل أو أكثرمن أربعة أضعاف التوقعات مع تخفيض مصافي التكرير الإنتاج وارتفاع واردات الخام .وأنهت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط لأقرب استحقاق جلسة التداول في بورصة نايمكس منخفضة 86.2 دولار أو ما يعادل 38.5 في المائة إلى 28.50 دولار للبرميل بعد أن هبطت أثناء الجلسة إلى 05.50 دولار وهو أدنى مستوى منذ الخامس عشر من ديسمبر (كانون الأول). وانخفضت عقود خام القياس الدولي مزيج برنت إلى أدنى مستوى منذ الثامن من ديسمبر عند 93.52 دولار للبرميل قبل أن تسجل عند التسوية 11.53 دولار منخفضة 81.2 دولار أو 03.5 في المائة .وتراجع الخامان عن متوسط تحركاتهما في 100 يوم للمرة الأولى منذ أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) عندما أعلنت أوبك عن تخفيضات الإمدادات .وتعرضت أسعار النفط لضغوط أيضا من توقعات لزيادة في أسعار الفائدة الأميركية الأسبوع القادم وهو ما أدى لصعود الدولار أمام سلة من العملات مما يجعل السلع المقومة بالعملة الخضراء أكثر تكلفة على حائزي العملات الأخرى .وجاء الإنخفاض الحاد على الرغم من التطورات الإيجابية في القطاع النفطي بعد إتفاق «أوبك»، إذ قال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق، إن التزام دول منظمة أوبك باتفاق خفض إنتاج النفط بلغ 140 في المائة في فبراير (شباط)، في حين بلغت نسبة التزام المنتجين من خارج أوبك ما بين 50 و60 في المائة .وتخفض 11 دولة من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والبالغ عددهم 13 دولة ، في حين تقود روسيا إنتاجها من الخام منذ الأول من يناير (كانون الثاني) بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً المنتجين المستقلين الذين وافقوا على تقليص الإنتاج بنحو نصف حجم تخفيضات أوبك .وقال المرزوق للصحافيين في البرلمان إن «السعودية خفضت أكثر من حصتها.. تطوعا منها لزيادة الثقة في موضوع الخفض». ووصف نسبة التزام دول أوبك بـ«الممتازة جدا» ونسبة التزام دول خارج أوبك بـ«المقبولة .«المتعاملين في السوق، بأن هناك ارتياحا لدى دول أوبك تجاه الأسعار الحالية ولكن المرزوق طمأن سريعاً التي وصفها بـ«المستقرة». وهذا من شأنه أن يبني مراكز مالية جديدة في الأسواق، ومن ثم قد يدفع ً خلال النصف الأول من العام الجاري .الأسعار لتخطي 60 دولارا وقلصت روسيا إنتاجها بمقدار 100 ألف برميل يوميا في يناير وتخطط لتقليص الإنتاج أكثر ليصل حجم الخفض إلى 300 ألف برميل يوميا في موعد أقصاه نهاية أبريل (نيسان .(ومن المقرر انعقاد اجتماع اللجنة الوزارية التي تضم أوبك ومنتجين مستقلين في الكويت في السادس والعشرين من مارس (آذار)، على أن يكون هذا

الاجتماع الثاني لمراقبة مدى الالتزام بالاتفاق .ويمثل العراق، «مسمار جحا» في الاتفاق، وهو يدعم تخوفات المتعاملون في أسواق النفط، لكن وزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي، قال أمس، إن بلاده حققت التزاما بنسبة 85 في المائة من الاتفاق، بواقع تخفيض .وأضاف على هامش مؤتمر منعقد في هيوستن: «إنتاجنا يزيد لكن صادراتنا عند 210آلاف برميل يومياً مستوى اتفاق أوبك». لكنه لم يذكر تفاصيل. بينما قال وزير الطاقة الإماراتي إن بلاده تسرع من وتيرة خفض إنتاج النفط، ومن المتوقع أن تفي بالتزامها بخفض الإنتاج بواقع 139 ألف برميل يوميا بحلول يونيو)حزيران .(وقال الوزير سهيل بن محمد المزروعي لـ«رويترز» على هامش مؤتمر منعقد في هيوستن إن بلاده خفضت إنتاجها الشهر الماضي بمقدار يزيد عما فعلت في يناير، في إطار الالتزام باتفاق بتقليل الإمدادات بحيث تقترب أكثر من الطلب. وتبلغ مدة الاتفاق ستة أشهر، وبدأ سريانه في الأول من يناير .ووسط توقعات بتمديد اتفاق تخفيض الإنتاج، أوضح محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة أوبك يوم الثلاثاء أن أي قرار لتمديد تخفيضات إنتاج أوبك لما بعد يونيو ينبغي أن يتضمن استمرار مشاركة الدول غير الأعضاء في المنظمة .وقال خلال مؤتمر أسبوع سيرا للطاقة في هيوستن إن المنظمة أجرت محادثات في الأيام الأخيرة مع أنها المرة الأولى التي تعقد فيها منتجي النفط الصخري والمسؤولين التنفيذيين بصناديق التحوط، موضحاً أوبك اجتماعات ثنائية من هذا النوع .وقال على هامش المؤتمر: «أعتقد أننا أذبنا الجليد بيننا وبين القطاع وبخاصة مع منتجي النفط المحكم وصناديق التحوط الذين أصبحوا لاعبين رئيسيين في سوق النفط .«وساعد الاتفاق الذي قادته أوبك على رفع أسعار الخام أكثر من عشرة في المائة منذ التوصل إليه في نوفمبر)تشرين الثاني .(من جانبه قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إن إجمالي تخفيضات الإنتاج تجاوز 5.1 مليون برميل يوميا. وأضاف أن النتائج تفوق الحد الأدنى لتوقعات السوق. ووصف وزير النفط الروسي ألكسندر نوفاك جهود خفض الإنتاج بأنها «مرضية»، وقال إنه بحث مع السعودية مستوى الالتزام بالاتفاق وتأثير إنتاج النفط الصخري على السوق

- **الدبار – الخميس 09.03.2017**
  - الإمارات: ملتزمون باتفاق أوبك وخفض إضافي لإنتاجنا

التفاصيل:

الإمارات: ملتزمون باتفاق أوبك وخفض إضافي لإنتاجنا

أعلن وزير الطاقة سهيل المزروعي، خفضاً إضافياً لإنتاج النفط في الإمارات، بسبب أعمال صيانة مختلفة على امتداد مارس (آذار) وأبريل (نيسان)، وبما يتجاوز الحصة المقررة ضمن اتفاق دول أوبك.
وقال المزروعي في تغريدة في وقت متأخر من مساء الأربعاء على تويتر إن "الإمارات ملتزمة تماماً باتفاق خفض الإنتاج مع باقي دول أوبك، ونحن ملتزمون بحصتنا من الخفض، والبالغة 139 ألف برميل يومياً، حتى منتصف 2017".
وأوضح الوزير أن يتوقع أن "تزيد نسبة الخفض لإنتاج دولة الإمارات عن حصتنا المقررة" وذلك بسبب "أعمال الصيانة في مارس وأبريل"، ولم يذكر المزروعي حجم الانخفاض المتوقع.

ومن جهة أخرى، وعن مدى الالتزام بخفض الحصة المقررة، قال الوزير "نحن في حديث مستمر مع المصادر المستقلة للإنتاج والمعتمدة من منظمة أوبك، لتصحيح ما يتم تداوله حول مدى التزامنا بنسبة الخفض المحددة".

- **النهار – الخميس 09.03.2017**
  - النسبة "ممتازة جداً"... كم بلغ التزام أعضاء أوبيك باتفاق خفض الإنتاج؟

التفاصيل:

النسبة "ممتازة جداً"... كم بلغ التزام أعضاء أوبيك باتفاق خفض الإنتاج؟
قال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق إن التزام دول منظمة# أوبيك باتفاق خفض إنتاج النفط بلغ 140 في المئة في شباط في حين بلغت نسبة التزام المنتجين من خارج# أوبيك ما بين 50 و600 في المئة.
وتخفض 11 دولة من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبيك والبالغ عددهم 13 دولة إنتاجها من الخام منذ الأول من كانون الثاني بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا في حين تقود روسيا المنتجين المستقلين الذين وافقوا على تقليص الإنتاج بنحو نصف حجم تخفيضات أوبيك.
وقال المرزوق للصحافيين في البرلمان، إن "السعودية خفضت أكثر من حصتها تطوعا منها لزيادة الثقة في موضوع الخفض."
ووصف نسبة التزام دول أوبيك "بالممتازة جدا"، ونسبة التزام دول خارج أوبيك "بالمقبولة"، وأضاف أن هناك ارتياحا لدى دول أوبيك تجاه الأسعار الحالية التي وصفها "بالمستقرة."
وقلصت روسيا إنتاجها بمقدار 100 ألف برميل يوميا في كانون الثاني وتخطط لتقليص الإنتاج أكثر ليصل حجم الخفض إلى 300 الف برميل يوميا في موعد أقصاه نهاية نيسان.
ومن المقرر انعقاد اجتماع اللجنة الوزارية التي تضم أوبيك ومنتجين مستقلين في الكويت في السادس والعشرين من آذار وسيكون هذا الاجتماع الثاني بعد أن التقى الوزراء في فيينا في كانون الثاني، لمراقبة مدى الالتزام بالاتفاق. وأوضح المرزوق أن وزراء السعودية وروسيا والكويت وسلطنة عمان والجزائر وفنزويلا سيحضرون الاجتماع بالإضافة للأمين العام لأوبيك. وأضاف أن اجتماع الوزراء سيناقش تقرير اللجنة الفنية التي ستجتمع في 24 آذار.

- **الحياة – الخميس 09.03.2017**
  - أسعار النفط ترتفع مجدداً في آسيا

التفاصيل:

أسعار النفط ترتفع مجدداً في آسيا
عادت أسعار النفط إلى الارتفاع في آسيا اليوم (الخميس) مع عمليات شراء بأسعار مشجعة بعد تراجعها بسبب الارتفاع الكبير في المخزون الأميركي.
وخسر سعر برميل النفط الخفيف «لايت سويت كرود» المرجع الأميركي للخام تسليم نيسان (أبريل) 36 سنتاً، ليبلغ 50.64 دولاراً في المبادلات الإلكترونية في آسيا عند حوالى الساعة 03:25 بتوقيت غرينيتش، بينما ارتفع سعر برميل «برنت» نفط بحر الشمال المرجعي الأوروبي تسليم أيار (مايو) 46 سنتاً إلى 53.57 دولاراً.
وأعلنت وزارة الطاقة الأميركية أمس زيادة أسبوعية قدرها حوالى ثمانية ملايين برميل من النفط الخام في المخزون الأميركي الذي بلغ منذ أسابيع مستويات غير مسبوقة، وانخفضت الأسعار إلى أدنى مستوياتها العام الحالي.
وكان سعر برميل النفط الخفيف تراجع 2.6 سنتاً عند الغلق في نيويورك أمس وبلغ سعره 50.28 دولاراً، وخسر برميل «برنت» في لندن 2.81 سنتاً وأغلق على 53.11 دولاراً.
من جهته، قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعي إن الهبوط الحاد في أسعار النفط أمس موقت وإن الأسعار سترتفع حال التزام أكبر منتجي النفط في العالم اتفاقهم على خفض الإنتاج.
وقال على هامش مؤتمر لقطاع النفط في هيوستون: «أعتقد أن هذا أمر موقت. السوق سيواصل الارتفاع طالما التزمنا الاتفاق»، وأضاف أن الارتفاع في المخزونات «مصدر قلق».

- **جريدة الجريدة – الخميس 09.03.2017**
  - النفط الكويتي ينخفض لـ 51.88 دولار للبرميل

التفاصيل:

النفط الكويتي ينخفض لـ 51.88 دولار للبرميل
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 77 سنتا في تداولات أمس ليبلغ 51.88 دولار أمريكي مقابل 52.65 دولار للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية انخفضت أسعار النفط انخفاضا كبيرا أمس بفعل قفزة في مخزونات الخام الأمريكية بلغت 8.2 مليون برميل رفعتها الى مستوى قياسي جديد وهو ما يقود جهود منظمة (أوبك) في الحد من تخمة المعروض بالأسواق العالمية من خلال تخفيض الإنتاج.
وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 2.81 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 53.11 دولار كما انخفض سعر برميل خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 2.86 دولار ليصل الى مستوى 50.28 دولار.

- **الجزيرة – الخميس 09.03.2017**
  - النفط يسجل أدنى سعر منذ مطلع العام - بيانات المخزونات الأميركية تسببت في انتكاسة

التفاصيل:

النفط يسجل أدنى سعر منذ مطلع العام - بيانات المخزونات الأميركية تسببت في انتكاسة

تراجعت أسعار النفط العالمية بأكثر من 5% في تعاملات أمس الأربعاء لتسجل أدنى مستوياتها منذ مطلع العام الجاري؛ بسبب زيادة كبيرة في مخزونات النفط الأميركية رفعتها إلى مستوى قياسي جديد.

وجددت هذه المخزونات الضخمة مخاوف السوق من استمرار التخمة رغم محاولة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تحقيق التوازن عن طريق تخفيض الإنتاج.

وسجلت العقود الآجلة لمزيج برنت القياسي مساء الأربعاء 52.9 دولارا للبرميل، وهو أدنى مستوى لها منذ الثامن من ديسمبر/كانون الأول 2016، في حين بلغ سعر عقود الخام الأميركي خمسين دولارا للبرميل، وهو أدنى مستوى لها منذ 15 ديسمبر/كانون الأول.

وخسر كلا العقدين نحو ثلاثة دولارات بحلول وقت الإغلاق أمس، وفي بداية تعاملات اليوم الخميس حدث تحسن طفيف لم يتجاوز 0.4 دولار.

ويستمر نمو مخزونات النفط التجارية في الولايات المتحدة -أكبر مستهلك للطاقة في العالم- منذ بداية العام الجاري، وأظهرت أحدث بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن هذه المخزونات زادت بمقدار 8.2 ملايين برميل في الأسبوع الماضي، وهو أكثر من أربعة أضعاف التوقعات.

وتضررت أسعار النفط أيضا من توقعات زيادة أسعار الفائدة الأميركية الأسبوع المقبل، التي أدت إلى ارتفاع الدولار أمام سلة من العملات الرئيسية، وهو ما يجعل السلع المسعرة بالعملة الأميركية أكثر تكلفة على أصحاب العملات الأخرى.

- **صحيفة الاقتصادية – الخميس 09.03.2017**
  - الإمارات: هبوط أسعار النفط مؤقت وارتفاع المخزونات الأمريكية مصدر قلق
  - النفط يرتفع بفضل تخفيضات الإنتاج لكن المخزونات تكبح المكاسب

التفاصيل:

الإمارات: هبوط أسعار النفط مؤقت وارتفاع المخزونات الأمريكية مصدر قلق

قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعي إن الهبوط الحاد في أسعار النفط أمس الأربعاء مؤقت وإن الأسعار سترتفع حال التزام أكبر منتجي النفط في العالم باتفاقهم على خفض الإنتاج.

وهبطت أسعار النفط الأمريكي أكثر من خمسة في المئة أمس الأربعاء لتصل إلى أدني مستوى منذ ديسمبر كانون الأول بعدما أظهرت بيانات حكومية أمريكية أن المخزونات قفزت 8.2 مليون برميل الأسبوع الماضي.

وقال المزروعي لرويترز على هامش مؤتمر لقطاع النفط في هيوستون "اعتقد أن هذا أمر مؤقت. السوق سيواصل الارتفاع طالما التزمنا بالاتفاق". وأضاف أن الارتفاع في المخزونات "مصدر قلق ."

النفط يرتفع بفضل تخفيضات الإنتاج لكن المخزونات تكبح المكاسب

ارتفعت أسعار النفط اليوم الخميس بعد خسائر كبيرة في الجلسة السابقة مدعومة بالتزام قوي بتخفيضات الإنتاج العالمية لكن زيادة مخزونات النفط الأمريكية واصلت الحد من المكاسب.

وتوصلت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أولك) ومنتجو النفط من خارجها إلى اتفاق العام الماضي لخفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يوميا في النصف الأول من 2017 في حين يولي المستثمرون اهتماما وثيقا بمستويات الامتثال للاتفاق المهم.

كان وزير النفط الكويتي قال أمس الأربعاء إن التزام أعضاء أوبك بتخفيضات الإنتاج فاق المستهدف ليبلغ 140 بالمئة في فبراير شباط بينما بلغ معدل التزام المنتجين من خارج أوبك بين 50 و60 بالمئة.

وبحلول الساعة 0637 بتوقيت جرينتش ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 42 سنتا بما يعادل 0.79 بالمئة إلى 53.53 دولار للبرميل. وأنهت عقود الخام الجلسة السابقة منخفضة خمسة بالمئة إلى 53.11 دولار بعدما تأثرت بزيادة قياسية في مخزونات النفط الأمريكية.

وزادت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 32 سنتا أو 0.64 بالمئة إلى 50.6 دولار للبرميل. وهبط الخام 5.38 بالمئة إلى 50.28 دولار للبرميل في الجلسة السابقة ليسجل أدني مستوى منذ ديسمبر كانون الأول.

- **L'Orient Le Jour – Jeudi 09.03.2017**
  - Le gouvernement adopte le projet de loi fiscale sur les hydrocarbures offshore

Details:

Le gouvernement adopte le projet de loi fiscale sur les hydrocarbures offshore

Ce projet de loi prévoit notamment un impôt de 20 % sur les profits des sociétés pétrolières.

Le Conseil des ministres a approuvé et transmis au Parlement hier le projet de loi sur les dispositions fiscales qui régiront le secteur du gaz et du pétrole offshore. Une adoption annoncée la veille par le Premier ministre Saad Hariri lors du Forum Oil & Gas organisé par Font Page Communications à l'École supérieure des affaires.

Alors que l'adoption par le gouvernement, le 4 janvier, de deux décrets (l'un délimitant les blocs de concession, l'autre fixant notamment les modalités du contrat devant lier l'État aux concessionnaires) avait permis de débloquer le premier round d'attribution des licences d'exploration et de production des hydrocarbures offshore (à l'arrêt depuis 2013), le vote de ce texte est présenté comme un complément essentiel du dispositif légal existant. « Les compagnies pétrolières considèrent la sécurité juridique, et particulièrement la stabilité fiscale des pays où elles souhaitent investir, comme la première de leurs priorités. D'autant plus que ces investissements dans le secteur des

hydrocarbures peuvent durer des décennies », avait par exemple souligné le ministre de l'Énergie et de l'Eau, César Abi Khalil, lors d'une conférence de presse mi-février. Plusieurs observateurs insistent d'ailleurs sur la nécessité du vote de ce texte par le Parlement avant que les compagnies pétrolières présélectionnées ne présentent leurs offres pour les cinq des dix blocs de concessions maritimes ouverts au premier round. Pour rappel la date limite de dépôt des offres a été fixée au 15 septembre.
Préparé par l'Autorité de l'énergie (LPA, rattachée au ministère de l'Énergie et de l'Eau) et le ministère des Finances avant d'être soumis en janvier 2014 au Conseil des ministres, le projet de loi a été examiné depuis début janvier par un comité interministériel présidé par M. Hariri et incluant les ministères des Finances et de l'Énergie. « À l'issue de ces discussions, le ministère des Finances a apporté quelques amendements au texte initialement soumis au Conseil des ministres », a confié à L'Orient-Le Jour une source proche de la LPA.

Partage des profits

Ce texte vient ainsi compléter le dispositif législatif qui détermine les modalités de répartition entre l'État et les compagnies pétrolières du produit de l'exploitation éventuelle des gisements. « La part de l'État (sur le produit total de l'exploitation) est composée des royalties – qui pourront être payées en espèces ou en nature – ; de la part des profits, en espèces ou en nature, qui revient à l'État ; et des taxes imposées sur la part des profits qui revient à la compagnie pétrolière », résume Mona Sukkarieh, cofondatrice du cabinet Middle East Strategic Perspectives.
S'agissant des royalties, le contrat-type d'exploration et de production inclut dans le décret n° 43, publié le 19 janvier par le Conseil des ministres, dispose qu'elles seront de 4 % pour le gaz et dans une fourchette comprise 5 et 12 % pour le pétrole. Ce contrat-type prévoit également un partage des profits (« profit petroleum ») entre l'État et la compagnie pétrolière, soit ce qui restera des richesses extraites après la déduction des royalties et des frais de forage payés par la compagnie pendant la phase d'exploration (« cost petroleum »). Le partage des profits se fera sur « une échelle mobile basée sur la rentabilité.
Le taux de répartition n'est pas fixé dans le contrat-type, mais fera partie de l'offre présentée par les compagnies lors de l'appel d'offres », explique Mme Sukkarieh.
« Nous avons choisi d'adopter un partage basé sur la rentabilité plutôt que sur un taux fixe, car ce sera plus avantageux à long terme pour l'État », a indiqué la source proche de la LPA. « Le contrat-type est non négociable puisqu'il a été publié par décret, ce qui réduit au maximum tout risque de manque de transparence », avait par ailleurs assuré mardi Wissam Chbat, président de la LPA, lors de la conférence de Font Page Communications.

« Spécificité »

La principale mesure du projet de loi adopté hier porte donc sur l'impôt sur les revenus des sociétés pétrolières, qualifiée par erreur de « TVA » dans de précédents articles publiés dans nos colonnes. « Cet impôt a finalement été fixé à 20 %, contre 25 % dans le projet de loi initial », indique la source proche de la LPA. Le choix de ce taux « a fait l'objet d'études approfondies et de consultations avec le comité interministériel. Il vise

tant à attirer les investissements qu'à préserver la part des revenus destinée à l'État », avait assuré mi-février le ministre des Finances, Ali Hassan Khalil. « Si la loi de 2010 sur l'exploitation des ressources offshore oblige les compagnies pétrolières d'avoir un statut de société anonyme (SA) dûment autorisée par l'administration libanaise, cet impôt est de cinq points supérieur à l'impôt prélevé normalement sur les revenus des SA au Liban (15 %) », relève l'avocat d'affaires, Nabil Zakhia.

D'autres dispositions concernant les revenus fiscaux tirés de l'activité des sociétés pétrolières, indépendamment du produit de l'exploitation, comportent également des exceptions au droit commun régissant la taxation des SA. « Les plus-values générées en cas de cession d'actions d'une compagnie pétrolière seront soumises à une taxe de 25 %. C'est une spécificité, car pour les sociétés anonymes opérant dans d'autres secteurs, ces plus-values sont normalement exemptées d'impôts », souligne Me Zakhia.

En revanche, d'autres dispositions fiscales resteront similaires à celles en vigueur pour les autres secteurs. « Le principe de retenue à la source est par exemple maintenu pour les compagnies pétrolières, observe Me Zakhia. Les compagnies pétrolières seront aussi soumises à des taxes similaires à celles imposées aux autres sociétés anonymes. Elles devront par exemple retenir à la source une taxe de 15 % sur la moitié des bénéfices générés par leurs sous-traitants étrangers », poursuit-il.